

## وجه باستحداث 4 عيادات في «مركزى الفروانية والغربي» الساير تفقد «الفروانية»: مبنى يضم 104 عيادات يبدأ استقبال المراجعين يوليو المقبل

الإطلاع على التوسعة الكبيرة المتوقعة للمدخل الرئيسي للمستشفى وما يحتويه من خدمات والتي من المتوقع الانتهاء منها خلال أربعة أشهر. وتناول الوزير خلال الزيارة الخدمة المقدمة لسكان القطعتين 4 و 2 في ضاحية الفروانية، وقد اتفق وزير الصحة مع وكيل الوزارة ومدير منطقة الفروانية الصحية على استحداث عيادتين تخصصيتين في مركز الفروانية التخصصي خلال الفترة الصباحية وأيضاً افتتاح عيادتين تخصصيتين في مركز الفروانية الغربي لفترة صباحية ومسائية وذلك بسبب الكثافة العالية للكويدين القاطنين في ضاحية الفروانية والتي تتركز في القطعتين 4 و 2.

• حنان عبدالعوي

العيادات الخارجية الجديد، حيث تلمس التنظيم والتوزيع والتصميم داخل العيادات المكونة من ثلاثة أدوار تضم 104 عيادات ومن المتوقع أن يبدأ العمل الفعلي في العيادات واستقبال المراجعين في شهر يوليو المقبل، وقد أبدى الوزير استحسانه لقرع العيادات الشديدة من مواقع السيارات المتعددة الأدوار والتي لا تزيد على 10 أمتار. كما أطلع على التصميم الموجود في المخطط للممر الرابط ما بين العيادة الخارجية الجديدة والمدخل الرئيسي للمستشفى والذي من المتوقع أن ينتهي بانتهاء مبنى العيادة الخارجية، وبناء عليه تعتبر العيادة الخارجية الجديدة بربطه بشكل مباشر من خلال ممر رئيسي مع المباني القائمة والتي سيتم تركيبه قبل الانتهاء من تسليم مبنى العيادة الخارجية الجديد، كما أطلع الوزير على التوسعة المتوقعة للعيادات في مبنى العيادات الخارجية القديمة بعد انتقاليها للمبنى الجديد، وتم

قام وزير الصحة د.هلال السايير، ووكيل الوزارة د.إبراهيم العبدالهادي أمس الأول بجولة تفقدية في مستشفى الفروانية برفقة مدير منطقة الفروانية الصحية د.سعود الدرعة، تم خلالها الإطلاع على سير العمل في العيادات الخارجية الحالية خلال الفترة المسائية، وقد أثنى الوزير على سهولة حصول المرضى على الخدمة، والجهد المبذول في تنظيم العيادة الخارجية الحالية، كما لوحظ انتظام العاملين في المستشفى من أطباء وفنيين وإداريين في العيادات.

كما تفقد الوزير سير العمل في قسم الحوادث الرئيسي، والذي تم رصد عدد المراجعين فيه خلال 24 ساعة والتي بلغ 2266 مراجعاً، كما بلغ عدد حالات الانتظار أكثر من 78 حالة وهو معدل عالي جداً، كما لمس الوزير والوكيل الأثر الإيجابي البالغ الذي تم في الحوادث الرئيسية وفي حوادث الأطفال بعد تطبيق نظام العمل الإضافي فيها من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الواحدة صباحاً وذلك بناء على رغبة الوزير، خلال زيارته التفقدية السابقة للمستشفى مما عمل على الإسراع الكبير في تلقي المرضى للعلاج وتقليل فترة الانتظار للمريض قبل الدخول على الطبيب والتي لا تزيد على 20 دقيقة وهي فترة قصيرة جداً مقارنة بالأعداد الكبيرة للمراجعين. وتفقد الوزير أيضاً مبنى



د.هلال السايير يستمع لملاحظات د.سعود الدرعة

## مجموعة السايير تطلق حملة للتوعية من التهاب الكبد الفيروسي



موظفو مجموعة السايير مع الحاضرين في الندوة (سعود سالم)

والأم الجسد ورجفة وحمى وغثيان وقيء وإرقان (الصفرة) والحمى في البطن عند لمسها ونقص في الوزن دون سبب، وأكد الشطبي أن الطريقة الوحيدة للتعرف على الإصابة بالمرض هي إجراء فحص الدم، مبيناً أن علاج التهاب الكبد «سي» شهد تطوراً واسعاً مقارنة بالسنوات التي مضت نظراً لترح علاجات جديدة.

من جانبه قال استشاري أمراض الجهاز الهضمي والكبد بمستشفى الجبهراء د.بدر العنزي «أن فيروس التهاب الكبد «سي» يؤدي إلى تلف الكبد إذا أهمل علاجه وقد يبيى المرض ساكناً ودون أي أعراض ظاهرة حتى مراحله المتقدمة»، مؤكداً أنه يوجد الآن أمل لقائمة المرض نظراً للتقدم المتطور في العلاج، وأشار إلى أن المريض قد يبدو صحيحاً ويشعر بصحة جيدة ظاهرياً، ولكن في الواقع يكون مصاباً بالتهاب الكبد «سي»، إذ لا بد من الفحص في أي مختبر وهو اختبار بسيط للدم، موضحاً أن التهاب الكبد «سي» بعد مرضاً خطيراً قد يؤدي إلى تليف أو سرطان الكبد أو الوفاة.

وبيّن أن الأعراض قد تبدأ بالظهور بعد 5 إلى 10 أشهر من الإصابة بالعدوى وتدمم الأعراض عادة لعدة أسابيع ولكنها قد تدوم حتى 6 أشهر.

من جهة أخرى عبر مبارك السايير في وقت سابق عن اعتنازه بالتعاون مع إدارة الصحة المهنية، وأكد أهمية التضامن الاجتماعي لمجموعة السايير تجاه الموظفين. يذكر برنامج التوعية حول مرض التهاب الكبد الفيروسي بالتعاون بين وزارة الصحة وشركة روش الدوائية التي تبنت الحملة من خلال توفير فحوصات مجانية مخبرية لجميع المستفيدين من العاملين. يفتخر متابعي لخدمات مخبرية تأكيدية، والتحويل إلى عيادة استشارية للجهاز الهضمي للتقييم والعلاج، إذا استدعى الأمر ذلك.

• شريف حمدي

## إضراب موظفي ملفات الجهراء شائعة

الانتهاز من هذه المشكلة، كما أن العمل يسير كما في السابق وبشكل منتظم، وكانت مصادر صحية من أن هناك إضراباً في قسم الملفات بغزة موظفو القسم، وأكد الخليفة في تصريح له أمس أن هذه الشائعة أتت بعد قيام عدد من موظفي القسم بإجراءات ومريضات لظروف خاصة بهن، ما سبب بعض الإزدحام في القسم، وقال الخليفة «لقد تم تدارك الأمر وتزويد القسم ببعض الموظفين لحين

أطلقت مجموعة السايير حملة توعوية حول التهاب الكبد الفيروسي لتعزيز الصحة العامة للمجتمع، وتأتي هذه المبادرة في إطار الحرص على المسؤولية الاجتماعية للمجموعة في كل النواحي البيئية والتربوية والمهنية، حيث دأبت المجموعة على إطلاق مبادرات كثيرة في هذا الإطار، وبدأت الحكومة اتقي الله في أموال الشعب الخاصة، وللشؤون عن الطريق قضاء موجود، ومن غير المعقول خلط الخبث بالطيب، ونحمل اللجنة المسؤولة وتقدرهم، ولكن لماذا الاستعجال كلها علامات استفهام، وكل ما نرجوه هو الخروج بقانون يرضي الجميع.

نوايا مبيتة

من جهته، قال نائب رئيس

مجلس إدارة جمعية العارضية التعاونية، محمد طه الجبيني في كلمته أمام النواب رؤساء وأعضاء الجمعيات التعاونية: إن قانون التعاون الجديد الذي يقرب من مداولة الثانية إنما هو حق أريد به باطل، مستأنساً على سبب الاستعجال الحكومي اللافت في طرح القانون على مجلس الأمة والهولة إلى إقراره بسرعة، وأكد الجبيني من نوايا مبيتة لكبرى الشركات التجارية الموردة، لزيادة أسعار سلحتها اعتباراً من أول الشهر القادم في ظل اتحاد الجمعيات التعاونية المعين من قبل وزارة الشؤون، ومناقشة جميع رؤساء ومجلس مجالس الإدارات في الجمعيات التعاونية بالتكاتف والوقوف وقفة واحدة ضد أي طلب يقدم من قبل الشركات الموردة. وقال: سترفض أي زيادة في الأسعار على أي من الأصناف وحتى الغذائية والإستلاكية وحتى الإلكترونية والكهربائيات والمكالمات، وأضاف أن هناك تجاراً ينتظرون أول شهر يونيو المقبل لرفع أسعار سلحتها كما يحلو لهم، ونحن نعاهد أنفسنا بأن نرفض أي زيادة في الأسعار سواء تم تمرير القانون أم لا.

ولفت إلى أن العقيدة التي صاغت هذا القانون لم تبرهن الجوانب الإيجابية والراقية، وإنما جاءت للتضخم الجانب السلبي كثيراً، فالقضية ليست نصوصاً قانونية وإنما أكبر من ذلك، فهناك توجه للتعبيد والتضييق محاولة لتقليل دور المجتمع المدني، والتضييق على النظام الديموقراطي، وهو ما شهدناه في قانون جمعيات النفع العام، ودعا إلى تحرك القوى التعاونية، ونبه النواب إلى أهمية إشراك لتعاونيين الممارسين لصياغة ولجوذة أفضل ورقابة أفضل.

• محمد راتب



النائب د.وليد الطبطبائي مع عدد من الحضور



النائبان صالح الملا ومخند العازمي يتابعان المتحدثين في الملتقى

خلال ملتقى التعاونيين الذي انعقد في جمعية حطين بحضور عدد من النواب

## البراك: لن نسكت عن جشع التجار وسندافع عن الحركة التعاونية

على الشعب الكويتي الذي أودع أمواله لديكم.

وأضاف: هناك فكرة رائدة من بعض الإخوة تتمثل في إنشاء هيئة مستقلة للتعاونيات بعيداً عن وزارة الشؤون، وكلمت فيها وزير الشؤون الذي لن يتردد في أن يكون القانون الجديد يتسم بما يضمن مصلحة التعاونيين والجمعيات التعاونية، وقلت للوزير: مستعدون لتعديل القانون بأن تكون هناك هيئة مستقلة، فرحب بهذا الأمر، وقال: أريد مشاوره رئيس الوزراء أيضاً. أما النائب مبارك الوعلان فقد أكد أن العمل التعاوني له دور فاعل وهو ما كان ملموساً بعد الغزو من قبل الشباب، ومن يغفل هذا الدور يظلم نفسه، لافتاً إلى أنه كعضو في اللجنة الصحية، يعجب على التعاونيين في عدم التحرك منذ البداية، فهم أصحاب الاختصاص، ومن يتأثر بالتغييرات سلباً أو إيجاباً، وأضاف أنه لا بد من دعوة المعنيين في التعاونيات عن طريق الاتحاد المعين الذي لا نعرف به، ونريد اتحاداً منتخباً، ونتمنى منهم الحضور يوم الخميس للوقوف على وجهات نظرهم لأبد أن تكون هناك مجموعة، لأن تحركهم سيحرك النواب ويغير من قناعاتهم فأثلاً للتعاونيين: الكرة في ملعبكم.

أما النائب مخند العازمي فأوضح

أن هذا القانون ظالم ويخس حق التعاونيين لأنه لم يأخذ رأيهم، فمن غير المعقول أن تسرق الحكومة هذا القانون من غير رأي الاختصاص، ولن يمر القانون إلا بعد موافقتكم، ونحن نتعهد بأن نؤجل القانون إلى دور الانتعاش القادم، حتى يأخذ القانون نقاشاً مستفيضاً ويكون كاملاً ويشرف التعاونيين.

وقال العازمي: أناشد الوزير العفاسي أن يتعاون مع اللجنة بتأجيل القانون حتى الدور القادم، ولابد من أن يعطي القانون حقه، وهناك قوانين لم تطبق حتى الآن، وهناك راحة غير طيبة، ونقول يا حكومة اتقي الله في أموال الشعب الخاصة، وللشؤون عن الطريق قضاء موجود، ومن غير المعقول خلط الخبث بالطيب، ونحمل اللجنة المسؤولة وتقدرهم، ولكن لماذا الاستعجال كلها علامات استفهام، وكل ما نرجوه هو الخروج بقانون يرضي الجميع.

وقال العازمي: أناشد الوزير العفاسي أن يتعاون مع اللجنة بتأجيل القانون حتى الدور القادم، ولابد من أن يعطي القانون حقه، وهناك قوانين لم تطبق حتى الآن، وهناك راحة غير طيبة، ونقول يا حكومة اتقي الله في أموال الشعب الخاصة، وللشؤون عن الطريق قضاء موجود، ومن غير المعقول خلط الخبث بالطيب، ونحمل اللجنة المسؤولة وتقدرهم، ولكن لماذا الاستعجال كلها علامات استفهام، وكل ما نرجوه هو الخروج بقانون يرضي الجميع.

نوايا مبيتة

من جهته، قال نائب رئيس مجلس إدارة جمعية العارضية التعاونية، محمد طه الجبيني في كلمته أمام النواب رؤساء وأعضاء الجمعيات التعاونية: إن قانون التعاون الجديد الذي يقرب من مداولة الثانية إنما هو حق أريد به باطل، مستأنساً على سبب الاستعجال الحكومي اللافت في طرح القانون على مجلس الأمة والهولة إلى إقراره بسرعة، وأكد الجبيني من نوايا مبيتة لكبرى الشركات التجارية الموردة، لزيادة أسعار سلحتها اعتباراً من أول الشهر القادم في ظل اتحاد الجمعيات التعاونية المعين من قبل وزارة الشؤون، ومناقشة جميع رؤساء ومجلس مجالس الإدارات في الجمعيات التعاونية بالتكاتف والوقوف وقفة واحدة ضد أي طلب يقدم من قبل الشركات الموردة. وقال: سترفض أي زيادة في الأسعار على أي من الأصناف وحتى الغذائية والإستلاكية وحتى الإلكترونية والكهربائيات والمكالمات، وأضاف أن هناك تجاراً ينتظرون أول شهر يونيو المقبل لرفع أسعار سلحتها كما يحلو لهم، ونحن نعاهد أنفسنا بأن نرفض أي زيادة في الأسعار سواء تم تمرير القانون أم لا.

ولفت إلى أن العقيدة التي صاغت هذا القانون لم تبرهن الجوانب الإيجابية والراقية، وإنما جاءت للتضخم الجانب السلبي كثيراً، فالقضية ليست نصوصاً قانونية وإنما أكبر من ذلك، فهناك توجه للتعبيد والتضييق محاولة لتقليل دور المجتمع المدني، والتضييق على النظام الديموقراطي، وهو ما شهدناه في قانون جمعيات النفع العام، ودعا إلى تحرك القوى التعاونية، ونبه النواب إلى أهمية إشراك لتعاونيين الممارسين لصياغة ولجوذة أفضل ورقابة أفضل.

• محمد راتب

فأكد أن كتلة التنمية والإصلاح تؤيد جميع المطالب بتأجيل هذا القانون والتعديلات المقدمة منه، مستنكرًا تهميش دور أصحاب الميدان، وقيام رئيس لجنة العمل والشؤون الصحية بعدم دعوة المختصين والتعاونيين، والافتقار أن يتم هذا القانون بالتشاور مع وزير الشؤون الذي له رأي معين نحترمه، إلا أن المشكلة تتمثل في أن رئيس اللجنة الصحية هي الخصم والحكم في ذات الوقت. وأضاف: الجمعيات مستهفة وأحد الوزراء السابقين قال سامح شيئاً اسمه تعاونيات، وهذا بذرة لهدم الحركة التعاونية لإنشاء الشركات المساهمة التي تدير السوق كما أن البعض يرى أن الجمعيات منافس له للتنمية تجارتها، ونحن ننظر للحركة التعاونية بأنها مساهمة مجتمعية لا مثلها عالمياً، وكل من حاول تقليدها لم ينجح، في الجمعيات، وعدم نقل مرض الخاصصة الكريهه، حتى في التعاونيات، تريدون محاصصة؟ فهذا غير مقبول.

وانتقد الملا تسييس قانون التعاونيات كما تم تسييس القوانين الأخرى من قبل قائلنا: نستنجم مع اللجنة الصحية لوضع الحكومة والنواب أمام مسؤولياتهم.

والخصم والحكم

أما النائب د. وليد الطبطبائي



عبدالعزیز السمحان



النائب مسلم البراك

الكويتي سنتوقف إن لم يقر قانون التعاون، وهذا أمر عجيب، لافتاً إلى أن التعاونيين اجتهدوا الخدمة المناطق والرفق بالحركة التعاونية الرائدة في الكويت، ولكننا نرى من يحاول تحجيمها، وقال الملا: علينا أن نقلل الأمراض المتأصلة في الجمعيات، وعدم نقل مرض الخاصصة الكريهه، حتى في التعاونيات، تريدون محاصصة؟ فهذا غير مقبول.

وانتقد الملا تسييس قانون التعاونيات كما تم تسييس القوانين الأخرى من قبل قائلنا: نستنجم مع اللجنة الصحية لوضع الحكومة والنواب أمام مسؤولياتهم.

والخصم والحكم

أما النائب د. وليد الطبطبائي

## المطيري: رقاب المستهلكين ستؤول إلى مقصلة التجار في ظل قانون تعاوني جديد مليء بالمطالب

على أخطاء وشبهات خفية ستسهم في خلق صراعات كبيرة داخل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية، نظراً لعد تجانس الأعضاء، ما سينتهي بنا إلى تعزيز الطائفية والفتوية والقبلية، وقال: إن هذا ما تنتظره الحكومة لتخرج على الرأي العام وتقول للمجتمع بأن هذه هي نتيجة المجلس المنتخب من قبلكم، وذلك للوصول إلى حاجة في نفس يعقوب، وهي خصخصة الجمعيات والتخلص بطريقة ذكية من المجالس المنتخبة، ووضع رقاب المستهلكين في مقصلة التجار الذين يشهد القاصي والداني بجشعهم وطمعهم في ظل حكومة تدعم هذا التوجه.

وأضاف المطيري أن ما يتضمنه القانون الجديد من إسقاط المجلس المنتخب بالكامل وتعيين مجلس جديد، سيؤدي بلا شك إلى بعثرة وضياح حقوق وأموال المساهمين ومعاملات الجمعية، خصوصاً أن الأعضاء الجدد سيكونوا مفتقرين إلى أدنى مستويات الخبرة في إدارة الجمعية، مشدداً على أهمية التيقظ حيال هذه البنود الخطيرة التي ستؤدي إلى زعزعة استقرار الجمعيات التعاونية، وهو الفخ الذي يتم «طبخه» من قبل بعض أعضاء اللجنة الصحية في المجلس لإيقاع الجمعيات التعاونية فيه، ومن ثم حل الجمعيات بالكامل، بذريعة أن

استنكر رئيس مجلس إدارة جمعية العارضية التعاونية عادل المطيري ما يحدث في أروقة مجلس الأمة من هزلة الحكومة واستجاليها في إقرار قانون التعاون الجديد والذي اعتبره الممول المسلط من قبل بعض المتنفذين لهم الحركة التعاونية، التي تفخر بها الكويت وتتفوق بها على سائر البلاد التي مضت في هذه التجربة، متسائلاً: لمصلحة من تركض الحكومة وراء إقرار هذا القانون المتشعب بالثالب والثغرات؟ ولماذا لا تحرك القوانين الجمدة منذ سنوات ومن بينها قانون كسر الاحتكار؟ واستغرب المطيري من الأسس التي صيغ القانون الجديد بموجبها، حيث رأى أنه يحتوي

على أخطاء وشبهات خفية ستسهم في خلق صراعات كبيرة داخل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية، نظراً لعد تجانس الأعضاء، ما سينتهي بنا إلى تعزيز الطائفية والفتوية والقبلية، وقال: إن هذا ما تنتظره الحكومة لتخرج على الرأي العام وتقول للمجتمع بأن هذه هي نتيجة المجلس المنتخب من قبلكم، وذلك للوصول إلى حاجة في نفس يعقوب، وهي خصخصة الجمعيات والتخلص بطريقة ذكية من المجالس المنتخبة، ووضع رقاب المستهلكين في مقصلة التجار الذين يشهد القاصي والداني بجشعهم وطمعهم في ظل حكومة تدعم هذا التوجه.

وأضاف المطيري أن ما يتضمنه القانون الجديد من إسقاط المجلس المنتخب بالكامل وتعيين مجلس جديد، سيؤدي بلا شك إلى بعثرة وضياح حقوق وأموال المساهمين ومعاملات الجمعية، خصوصاً أن الأعضاء الجدد سيكونوا مفتقرين إلى أدنى مستويات الخبرة في إدارة الجمعية، مشدداً على أهمية التيقظ حيال هذه البنود الخطيرة التي ستؤدي إلى زعزعة استقرار الجمعيات التعاونية، وهو الفخ الذي يتم «طبخه» من قبل بعض أعضاء اللجنة الصحية في المجلس لإيقاع الجمعيات التعاونية فيه، ومن ثم حل الجمعيات بالكامل، بذريعة أن

استنكر رئيس مجلس إدارة جمعية العارضية التعاونية عادل المطيري ما يحدث في أروقة مجلس الأمة من هزلة الحكومة واستجاليها في إقرار قانون التعاون الجديد والذي اعتبره الممول المسلط من قبل بعض المتنفذين لهم الحركة التعاونية، التي تفخر بها الكويت وتتفوق بها على سائر البلاد التي مضت في هذه التجربة، متسائلاً: لمصلحة من تركض الحكومة وراء إقرار هذا القانون المتشعب بالثالب والثغرات؟ ولماذا لا تحرك القوانين الجمدة منذ سنوات ومن بينها قانون كسر الاحتكار؟ واستغرب المطيري من الأسس التي صيغ القانون الجديد بموجبها، حيث رأى أنه يحتوي

على أخطاء وشبهات خفية ستسهم في خلق صراعات كبيرة داخل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية، نظراً لعد تجانس الأعضاء، ما سينتهي بنا إلى تعزيز الطائفية والفتوية والقبلية، وقال: إن هذا ما تنتظره الحكومة لتخرج على الرأي العام وتقول للمجتمع بأن هذه هي نتيجة المجلس المنتخب من قبلكم، وذلك للوصول إلى حاجة في نفس يعقوب، وهي خصخصة الجمعيات والتخلص بطريقة ذكية من المجالس المنتخبة، ووضع رقاب المستهلكين في مقصلة التجار الذين يشهد القاصي والداني بجشعهم وطمعهم في ظل حكومة تدعم هذا التوجه.

وأضاف المطيري أن ما يتضمنه القانون الجديد من إسقاط المجلس المنتخب بالكامل وتعيين مجلس جديد، سيؤدي بلا شك إلى بعثرة وضياح حقوق وأموال المساهمين ومعاملات الجمعية، خصوصاً أن الأعضاء الجدد سيكونوا مفتقرين إلى أدنى مستويات الخبرة في إدارة الجمعية، مشدداً على أهمية التيقظ حيال هذه البنود الخطيرة التي ستؤدي إلى زعزعة استقرار الجمعيات التعاونية، وهو الفخ الذي يتم «طبخه» من قبل بعض أعضاء اللجنة الصحية في المجلس لإيقاع الجمعيات التعاونية فيه، ومن ثم حل الجمعيات بالكامل، بذريعة أن

استنكر رئيس مجلس إدارة جمعية العارضية التعاونية عادل المطيري ما يحدث في أروقة مجلس الأمة من هزلة الحكومة واستجاليها في إقرار قانون التعاون الجديد والذي اعتبره الممول المسلط من قبل بعض المتنفذين لهم الحركة التعاونية، التي تفخر بها الكويت وتتفوق بها على سائر البلاد التي مضت في هذه التجربة، متسائلاً: لمصلحة من تركض الحكومة وراء إقرار هذا القانون المتشعب بالثالب والثغرات؟ ولماذا لا تحرك القوانين الجمدة منذ سنوات ومن بينها قانون كسر الاحتكار؟ واستغرب المطيري من الأسس التي صيغ القانون الجديد بموجبها، حيث رأى أنه يحتوي

على أخطاء وشبهات خفية ستسهم في خلق صراعات كبيرة داخل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية، نظراً لعد تجانس الأعضاء، ما سينتهي بنا إلى تعزيز الطائفية والفتوية والقبلية، وقال: إن هذا ما تنتظره الحكومة لتخرج على الرأي العام وتقول للمجتمع بأن هذه هي نتيجة المجلس المنتخب من قبلكم، وذلك للوصول إلى حاجة في نفس يعقوب، وهي خصخصة الجمعيات والتخلص بطريقة ذكية من المجالس المنتخبة، ووضع رقاب المستهلكين في مقصلة التجار الذين يشهد القاصي والداني بجشعهم وطمعهم في ظل حكومة تدعم هذا التوجه.

• ناصر الحمدان

استغرب عدد كبير من التعاونيين هزلة الحكومة وجانب من نواب مجلس الأمة إلى إقرار قانون التعاونيات الجديد دون استشارة أصحاب الاختصاص في التعديلات المطروحة عما إذا كانت تصب في صالح القطاع التعاوني من عدمه، مشددين على عدم حضور أي اجتماعات تتعلق بهذا الأمر سواء في اتحاد الجمعيات التعاونية أو في اللجنة الصحية البرلمانية.

وخلال الملتقى التعاوني الذي نظمته جمعية حطين بالتعاون مع مساء أمس الأول بحضور أعضاء مجلس الأمة د.وليد الطبطبائي وصالح الملا ومخند العازمي ومسلم البراك ومبارك الوعلان ود.علي العمير والناشط السياسي ناصر الشليمي، قال رئيس مجلس إدارة جمعية حطين التعاونية عبدالعزيز السحان: لقد توصلنا إلى اتفاق مع الجمعيات المنتخبة وعددها 27 على بيان موحد في هذا الشأن، مشدداً على ضرورة الانتظار لمدة 3 أشهر قبل التصويت على القانون وذلك لأخذ رأي أصحاب الاختصاص، لاسيما أن القانون الجديد سيكون قائماً لـ 30 سنة مقبلة وبالتالي من الخطأ الفادح الاستعجال في إقراره دون اعتبار لأي اقتراح مقدم من قبل التعاونيين.

ونكر أن الجمعيات التعاونية المنتخبة قد استقرت على بيان موحد تجاه القانون الجديد تضمن نقاطاً رئيسية تمثلت في أنه لم يتم أخذ رأي التعاونيين المنتخبين في أي مرحلة من مراحل تعديل القانون، ولم يتم استدعاء أي منهم إلى اللجنة بصورة رسمية، وهم أهل الخبرة والاختصاص، وهم الذين مارسوا العمل التعاوني وعرفوا المهنة بكل ما فيها.

كما أنه ما من شك في أن مجالس الإدارة التي تتكون وفق التعديل ستشهد صراعات كبيرة ستنتهي إلى خلق حالة من الفرز الطائفي والفتوي والقبلية بسبب عدم تجانس أعضاء المجلس، مضيفاً أن منجز تبادل الخبرات سيتوقف بين الأعضاء لعدم توافرها في حال إقرار التعديل الذي يتنافى معها.

تمادي الحكومة

وخلال مشاركته في الملتقى قال النائب مسلم البراك إن ما يدور حالياً هو محاولة من تجار المواد الغذائية نتيجة لإجراءات المتخذة ضدهم في هذه الفترة، ولا يمكن للاتحاد المعين أن يقوم بالدور الذي يقوم به الاتحاد المنتخب، وعندما يحل به الاتحاد الجديد بالأمم الواقع، رغم دوره الذي لا يمكن أن تنساه الكويت إبان الغزو.

وقال: إن حل الاتحاد لمدة سنتين والسكوت على سائر البراك إن ما يدور حالياً هو محاولة من تجار المواد الغذائية نتيجة لإجراءات المتخذة ضدهم في هذه الفترة، ولا يمكن للاتحاد المعين أن يقوم بالدور الذي يقوم به الاتحاد المنتخب، وعندما يحل به الاتحاد الجديد بالأمم الواقع، رغم دوره الذي لا يمكن أن تنساه الكويت إبان الغزو.

وقال: إن حل الاتحاد لمدة سنتين والسكوت على سائر البراك إن ما يدور حالياً هو محاولة من تجار المواد الغذائية نتيجة لإجراءات المتخذة ضدهم في هذه الفترة، ولا يمكن للاتحاد المعين أن يقوم بالدور الذي يقوم به الاتحاد المنتخب، وعندما يحل به الاتحاد الجديد بالأمم الواقع، رغم دوره الذي لا يمكن أن تنساه الكويت إبان الغزو.

وقال: إن حل الاتحاد لمدة سنتين والسكوت على سائر البراك إن ما يدور حالياً هو محاولة من تجار المواد الغذائية نتيجة لإجراءات المتخذة ضدهم في هذه الفترة، ولا يمكن للاتحاد المعين أن يقوم بالدور الذي يقوم به الاتحاد المنتخب، وعندما يحل به الاتحاد الجديد بالأمم الواقع، رغم دوره الذي لا يمكن أن تنساه الكويت إبان الغزو.

وقال: إن حل الاتحاد لمدة سنتين والسكوت على سائر البراك إن ما يدور حالياً هو محاولة من تجار المواد الغذائية نتيجة لإجراءات المتخذة ضدهم في هذه الفترة، ولا يمكن للاتحاد المعين أن يقوم بالدور الذي يقوم به الاتحاد المنتخب، وعندما يحل به الاتحاد الجديد بالأمم الواقع، رغم دوره الذي لا يمكن أن تنساه الكويت إبان الغزو.